ترجمة وإعداد: سليم سلامة

تحقيق استقصائي أجرته حركة «سلام الآن» حول تمويل جمعيات اليمين الإسرائيلي:

تبرعات بمئات ملايين الشواكل، من صناديق أميركية ومن «أموال الجمهور» الإسرائيلي، خلف ستار كثيف من الضبابية والغموض

٩٥٪ من مصادر تمويل الجمعيات غير الحكومية التابعة لليمين في إسرائيل «مغيَّبة عن أنظار الجمهور الواسع»– هذا هو أحد الادعاءات المركزية التي خلص إليها التقرير الذي وضعت فيه منظمة «سلام الآن» مخرجات بحثها الاستقصائي بعنوان «مصادر التمويل ومدى شفافيتها لدى ٩ جمعيات محسوبة على اليمين الإسرائيلي».

لكن، لماذا هذا «التغييب» وعدم الشفافية فيما يتعلق بمصادر تمويل هذه الجمعيات اليمينية؟ على هذا السؤال، يجيب تقرير «سلام الآن» بالقول إن ثمة لهذا سببين اثنين أساسيين: الأول، النقص المريب في تقارير هذه الجمعيات، أو بعضها، المقدمة إلى «مسجل الجمعيات» في وزارة القضاء الإسرائيلية، بشأن مصادر تمويلها؛ والثاني، حصول هذه الجمعيات على أموال من خارج البلاد عبر منظمات غير ملزمة بالتبليغ عن مصادر تلك الأموال.

وقد حدد تقرير «سلام الآن» نوعين من الشفافية في التقارير عن مصادر التمويل هما: «شفافية مطلقة»؛ أي التبليغ الحقيقي عن جميع الأموال التي تم الحصول عليها، وهذه انعكست في ٤,٦٪ فقط من مجمل التقارير حول مصادر التمويل؛ و«شفافية ظاهرية»؛ أي التبليغ عن الأموال التي تم الحصول عليها عبر تسجيلها تحت أسماء منظمات مختلفة، بينما الحقيقة الفعلية أن مصدرها الحقيقي والدقيق «ليس واضحاً»، وهذه انعكست في ٨,٤٪ من تقارير الجمعيات حول مصادر تمويلها. غير أن المثير هنا هو أن وراء هاتين النسبتين المئويتين اللتين تبدوان منخفضتين، أو ضئيلتين حتى، مبلغاً طائلاً يصل إلى نحو ٥٦٦ مليون شيكل «مجهولة المصدر» أمام الجمهور الواسع!

وتطرق تقرير «سلام الآن»، أيضاً، إلى الأموال التي تحصل عليها تلك الجمعيات اليمينية من «أموال الجمهور»؛ أي من

يمكن القول، ختاماً، إن تقرير البحث الاستقصائي الذي أصدرته حركة «سلام الآن» يبين أن الجمعيات اليمينية غير الحكومية التسع التي شملها الفحص تتعمد تقديم تقارير مالية سنوية تحول دون حصول الجمهور الواسع على صورة حقيقية عن الوضع المالي لها، وعن هوية مصادر التمويل التي تعتمد عليها، بما يبقي الجزء الأكبر من تمويل هذه الجمعيات «مغلفاً بالسرية، غير مكشوف وغير شفاف»!

مؤسسات الدولة المختلفة ومن ميزانياتها المباشرة، والتي يجري تحويلها إلى تلك الجمعيات، في الغالب، عبر ما يسمى «مساهمات»؛ أي: تحويلات مالية من مجالس بلدية ووزارات حكومية في إطار «ميزانيات الدعم» المتوفرة في كل واحدة من تلك المؤسسات. ويبين التقرير أن المجالس المحلية والوزارات المعنية منحت تلك الجمعيات اليمينية، بهذه الطريقة، نحو ١٠٠ مليون شيكل خلال الأعوام بين ٢٠٠٦ و ٢٠١٣.

في الإجمال، كما يقول التقرير، دلت التقارير المالية الخاصة بالجمعيات اليمينية التسع التي تم فحص معطياتها أن هذه الجمعيات حصلت على تبرعات إسرائيلية بقيمة ٤,٢٦ ملايين شيكل، تعادل ٠,٨٥٪ فقط من حجم التبرعات الإجمالي. ومن أصل التمويل الإجمالي الذي حصلت عليه هذه الجمعيات من مصادر إسرائيلية، أفيد عن ٤,٣٪ فقط أنها من «تبرعات»، بينما شكلت «مساهمات» المجالس البلدية والوزارات الحكومية أكثر من ٩٥٪ منه (مجمل التمويل).

يمكن القول، ختاماً، إن تقرير البحث الاستقصائي الذي أصدرته حركة «سلام الآن» يبين أن الجمعيات اليمينية غير الحكومية التسع التي شملها الفحص تتعمد تقديم تقارير مالية سنوية تحول دون حصول الجمهور الواسع على صورة حقيقية عن الوضع المالي لها، وعن هوية مصادر التمويل التي تعتمد عليها، بما يبقي الجزء الأكبر من تمويل هذه الجمعيات «مغلفاً بالسرية، غير مكشوف وغير شفاف»!

الجمعيات التسع التي شملها الفحص وأهدافها

الجمعيات التسع التي شملها الفحص والتحقيق الاستقصائي، في هذا التقرير، والمصنفة بأنها «جمعيات يمينية»، هي:

١. «مجلس ييشع ـ جمعية تطوير الاستيطان اليهودي في يهودا والسامرة وقطاع غزة» (والمعروفة باسمها المختصر: «مجلس المستوطنات»، «ييشع» بالعبرية)، تأسست سنة ١٩٨٠؛

معلومات عامة: جمعية «عريقة» تعمل في دعم ومساعدة مستوطني «يهودا والسامرة» (وقطاع غزة، قبل «خطة الانفصال») في مجالات شتى، سواء على الصعيد البلدي المحلي أو على الصعيد السياسي مقابل الوزارات الحكومية. كانت تعتبر في السابق «الهيئة العليا» للمستوطنات اليهودية في الضفة الغربية، لكن مكانتها تعرضت للاهتزاز نوعاً ما إثر تنفيذ خطة الانفصال عن قطاع غزة في العام ٢٠٠٥. ومع ذلك، لا تزال تعتبر المنظمة التمثيلية للمجالس المحلية المنضوية تحت لوائها وتقدم لها مساعدات جمة كقوة موحّدة حيال الوزارات الحكومية، فضلاً عن مجالات ومسارات أخرى كثيرة. كما تعمل هذه الجمعية في مجال النشر وإجراء الأبحاث المساندة للاستيطان والمستوطنات في الضفة الغربية.

أهداف الجمعية: «يعمل مجلس مستوطنات يهودا والسامرة وقطاع غزة من أجل تعزيز وتوسيع المشروع الاستيطاني في أنحاء يهودا والسامرة (الضفة الغربية) بوسائل سياسية، قضائية وإعلامية، انطلاقا من اعتباره جزءاً مركزياً في تحقيق المشروع الصهيوني في الأجيال الأخيرة. ومجلس المستوطنات هو جسم ينشد السلام، لكننا نستند إلى حقنا الأخلاقي والطبيعي على أرض إسرائيل ونرفض تسليم أي جزء منها لأيدي العدو. لقد شبعنا المرّ من الوعود الجوفاء التي قطعها الفلسطينيون ومن المحاولات السابقة للتوصل إلى تسويات سياسية من خلال الانسحابات، وهي المحاولات التي انتهت بالعنف وسفك الدماء، بل وبمفاقمة وضع دولة إسرائيل ومكانتها في العالم».

غاياتها المركزية: «أ. بسط السيادة الإسرائيلية على مناطق يهودا والسامرة وقطاع غزة؛ ب. مواصلة الاستيطان في يهودا والسامرة وحول القدس عاصمة إسرائيل؛ ت. النضال ضد الاتفاقيات السياسية التي تمس بوحدة أرض إسرائيل الكاملة ولا تدفع نحو تحقيق سلان دائم مع جيراننا».

٢. «رجَفيم»، تأسست سنة ٢٠٠٦؛

معلومات عامة: هي جمعية تنشط كثيراً في مناطق الضفة

التوحش الاستيطاني: استثمارات بلا حدود.

الغربية المختلفة، وخصوصاً في مجال التوثيق والتخطيط للبناء «غير القانوني» الذي يقوم به الفلسطينيون، في ترسيم خرائط المناطق التي تجري فيها «عمليات استيلاء وسيطرة من جانب الفلسطينيين بطرق غير قانونية متعددة الأشكال». خلال السنوات الأخيرة، وسعت هذه الجمعية نشاطها إلى خارج «يهودا والسامرة» (الضفة الغربية) أيضاً. تصدر هذه الجمعية منشورات ودراسات عديدة تعالج، في معظمها، «الاستيلاء غير القانوني من جانب العرب على الأراضي في يهودا والسامرة وفي داخل إسرائيل». وتشير هذه الجمعية، على موقعها العنكبوتي، إلى أنها أقيمت «بغية الدفع نحو وضع جدول أعمال يهودي وصهيوني لدولة إسرائيل في كل ما يتعلق بمجال الأراضي والبيئة..» و«من أجل التأثير على مجمل منظومات الحكم في الدولة ودفعها إلى العمل بهدي مبادئ الأساس الصهيونية وتحقيقها على أرض الواقع، فعلياً، المحافظة على أراضي الشعب اليهودي وموارده الطبيعية والمنظر العام».

أهداف الجمعية: تشجيع وتطوير الاستيطان من خلال المتابعة والمراقبة لتطبيق قواعد وأحكام الإدارة السليمة وسلامة المعايير والاعتبارات في القطاع العام، إلى جانب المحافظة على جودة البيئة في كل ما يتصل بسياسات الأراضي في إسرائيل. حماية حقوق المواطن في إسرائيل، بما في ذلك حقه في السكن، المحافظة على النظافة والتوزيع العادل والمتساوي للموارد العامة.

٣. «إلى مدينة داود» (والمعروفة باسمها المختصر: «إلعاد»)، تأسست سنة ١٩٨٦.

معلومات عامة: تعمل الجمعية في عدة مستويات، من ضمنها التنقيبات الأثرية في مدينة داود الواقعة في سلوان، امتلاك بيوت وإسكان عائلات يهودية في مدينة داود، تنظيم رحلات وجولات سياحية في المنطقة للسائحين من البلاد ومن الخارج وغيرها. وتعمل الجمعية مع الحكومة الإسرائيلية ومع بلدية القدس، يداً بيد، بل تحصل منهما على معونات مختلفة لدعم نشاطاتها. طُرحت العديد من الادعاءات ضد الجمعية خلال السنوات الماضية، من خلال منشورات مختلفة، تتعرض لنشاطاتها في القدس الشرقية وللامتيازات التي حصلت عليها من حكومة إسرائيل ظاهرياً بشأن إدارة الممتلكات في سلوان والحصول على ممتلكات من الوزارات الحكومية من دون مناقصات.

أهداف الجمعية: توطيد الارتباط اليهودي بالقدس على مر أجيالها من خلال رحلات، جولات إرشادية، إسكان وإصدار مواد إعلامية.

٤. «الجمعية لمسؤولية منظمات غير حكومية» (والمعروفة باسم «إن جي أو مونيتور» – Monitor NGO)، تأسست سنة ٢٠٠٧.

معلومات عامة: يدل اسم هذه الجمعية على نواياها ومقاصدها ـ التحري والكشف عن مصادر تمويل التنظيمات والجمعيات الناشطة في مجالات حقوق الإنسان، النزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني والأنشطة في داخل مناطق الضفة الغربية. تقيم هذه الجمعية علاقات متشعبة وواسعة مع جهات سياسية من الجانب اليميني من الخارطة السياسية ـ الحزبية في إسرائيل، بمن في ذلك وزراء وأعضاء كنيست ووزارات حكومية، وتنشط بصورة فعالة في الدفع نحو تشريعات قانونية تتعلق بمسألة

لا يعتمد التحقيق، ولا يتبنى، أي موقف سياسي، إنما يعرض فقط صورة الوضع الحالية الخاصة بمسألة تمويل الجمعيات التي شملها الفحص، وهي صورة تكشف عن إشكالات وإخفاقات كثيرة. ولا يدعي التقرير أيضاً أنه يعرض - أو يطمح إلى عرض - أكثر مما يقع ضمن دائرة ما تم فحصه، التحقيق فيه والكشف عنه، مع التأكيد على أن خلاصات التقرير لا تتطرق سوى إلى المجالات والجمعيات التي شملها الفحص.

شفافية تمويل المنظمات غير البرلمانية.

أهداف الجمعية: تشكيل معهد أبحاث يراقب بصورة جماهيرية وعلنية (غير سياسية) نشاطات التنظيمات المختلفة، وخاصة منها الناشطة في الحلبة الدولية وفي مناطق السلطة الفلسطينية وتعالج قضايا الصراع الإسرائيلي - العربي؛ فحص آثار وانعكاسات الأهداف المعلنة لتلك التنظيمات غير الحكومية في مجال حقوق الإنسان والغايات الإنسانية.

٥. «معهد الإستراتيجيا الصهيونية»، تأسس سنة ٢٠٠٤.

معلومات عامة: تصرّح هذه الجمعية عن نفسها بكونها معهد أبحاث وتفكير غير سياسي يرمي إلى التقريب بين المعسكرات السياسية المختلفة في إسرائيل. معظم أعضاء هذا المعهد، وكذلك مؤسسيه، هم ذوو ميول يمينية وضالعون في تأسيس جمعيات أخرى ميولها يمينية بوضوح. وتتعاون هذه الجمعية مع جمعيات أخرى في إجراء أبحاث وإصدار منشورات مناوئة لنشاط منظمات حقوق الإنسان في إسرائيل. هذا المعهد مقرب جداً إلى مسؤولين كثيرين في أجهزة الحكم في إسرائيل، بعضهم من مؤسسيه وأشغلوا فيه في السابق مناصب مسؤولة ورفيعة.

أهداف الجمعية: العمل في مجال التعليم والدراسات، بما في ذلك الأبحاث المختلفة وأبحاث الرأي العام، نشر نتائج الأبحاث، وكذلك نتائج الأبحاث التي تجريها أطرف أخرى. دعم الأنشطة التعليمية والبحثية، تربية وإعداد قياديين في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية، نشر وإصدار أطروحات تربوية وبحثية، وتنظيم ورشات ودورات في البلاد وفي خارج البلاد.

٦. «إم ترتسو ـ صهيونية، أن تكون أو لا تكون» (المعروفة باسمها المختصر: «إم ترتسو»)، تأسست سنة ٢٠٠٧.

معلومات عامة: أقيمت هذه الجمعية بمبادرة من نشطاء يمينيين بغية الدفع نحو «الثورة الصهيونية الثانية»، وفق تعبيرهم وتعريفهم. ادعى أعضاء هذه الجمعية أن تنظيمات مختلفة، في مقدمتها منظمات حقوق الإنسان، تمسّ بسمعة إسرائيل ومكانتها وتسيء إليهما، ولذا فقد قرروا العمل من أجل إصلاح الوضع. نظمت هذه الجمعية بضع حملات إعلامية دعائية ضد منظمات حقوق الإنسان في إسرائيل والصناديق الداعمة لها، وعلى رأسها «الصندوق الجديد لإسرائيل». وقد كشفت بعض المنشورات، التي صدرت خلال السنوات الأخيرة حول مصادر تمويل هذه الجمعية، الجزء الأكبر من المعلومات في هذا الشأن.

٧. «ميداه ـ إلى الفرد: حرية ومسؤولية قومية» (موقع يميني معروف باسمه المختصر «ميداه»)، تأسس سنة ٢٠١٢.

معلومات عامة: تعمل هذه الجمعية، بصورة أساسية، في مجال النشر والإعلام عبر شبكة الانترنت ومن خلال موقعها على الشبكة. لهذه الجمعية علاقات وثيقة مع تنظيمات يمينية أخرى. تنشر الجمعية تقارير ومقالات رأي يمينية تعالج قضايا مختلفة في مجالات التعليم، القضاء، السياسة الخارجية وغيرها. وقد كان موقع «ميداه» شريكاً في حملات إعلامية دعائية ضد شخصيات ومنظمات تنشط بما يخالف مواقف أصحابه وآرائهم، وخصوصا في قضايا الصهيونية، اليهودية، السياسة والتعليم. كما شاركت الجمعية في حملة انتهت بعزل د. غلعاد ناتان من وظيفته في دائرة الأبحاث التابعة للكنيست، وهي الحملة التي حظيت (هي ونتيجتها) بإطراءات ودعم جمعيات يمينية عديدة ومختلفة، مثل «إم ترتسو»، إضافة إلى أعضاء كنيست من اليمين.

أهداف الجمعية: تعريف الجمهور العام وصناع القرار بقضايا ذات أهمية جماهيرية عامة من وجهة نظر صهيونية وليبرالية - كلاسيكية. يتم العمل على تحقيق الأهداف من خلال تشغيل جسم إعلامي يتألف من موقع إنترنت ومجلة مطبوعة. وإضافة إلى ذلك، تنشط الجمعية في تنظيم إجراء دراسات، كتابة وعرض أوراق موقف، محاضرات، أيام دراسية ودورات، فضلا عن ترجمة الكتب.

٨. «لجنة مستوطني السامرة»، تأسست سنة ٢٠٠٨.

معلومات عامة: هي جمعية أقيمت من قلب «المجلس الإقليمي للسامرة» الذي ينشط إلى جانبها. تقيم اللجنة علاقات وثيقة مع

تظهر، في بعض الأحيان، فجوات بين ما تورده التقارير عن المدخولات السنوية من المبالغ التي تم الحصول عليها من تبرعات، مقابل إجمالي المبالغ الواردة في لوائح المتبرعين التي تم تقديمها. وأحياناً، تكون الفجوات كبيرة جداً، بل تتراكم حتى تصل إلى مبالغ طائلة.

المجلس الإقليمي، الذي يتكفل أيضاً بتمويل الجزء الأكبر من نشاطاتها منذ تأسيسها، بمبلغ إجمالي يبلغ ملايين الشواكل. ينسب تحقيق أجراه مركز «مولاد» لهذه الجمعية (لجنة مستوطني السامرة) دوراً في استحداث تعبير/ اسم «تاغ محير» (تدفيع الثمن) وطرق العمل التي تجري تحت هذا الاسم والعنوان. اشتهرت هذه اللجنة بالمواقف اليمينية المتطرفة التي أعلنتها وقوبلت بتنديدات من مختلف أطياف الخارطة السياسية في إسرائيل، كما حدث ـ مثلاً ـ لدى توزيع هذه اللجنة شريطاً مصوراً ضد منظمات حقوق الإنسان.

أهداف الجمعية: العمل من أجل ازدهار وتطور الاستيطان اليهودي في «يهودا والسامرة» (الضفة الغربية)، التربية على أهمية الاستيطان اليهودي، العمل من أجل فرض السيادة الإسرائيلية على «يهودا والسامرة»، العمل من أجل التقريب بين أجواء الجمهور اليهودي، مساعدة المستوطنات والمستوطنين في منطقة السامرة ومحطيها.

٩. «جمعية مستوطني بنيامين»، تأسست سنة ٢٠١٠.

معلومات عامة: أقيمت هذه الجمعية لخدمة السكان في منطقة نفوذ المجلس الإقليمي ماطيه بنيامين، خصوصاً، وسكان «يهودا والسامرة» عامة. أقيمت الجمعية بالتعاون مع المجلس ورئيسه لدى تأسيسها، آفي روئيه، الذي يشغل اليوم منصب رئيس «مجلس ييشع». ينسب تحقيق مركز «مولاد» لهذه الجمعية دوراً في استحداث تعبير/ اسم «تاغ محير» (تدفيع الثمن) وطرق العمل التي تجري تحت هذا الاسم والعنوان. المصدر الأساسي لدخل هذه الجمعية هو أموال الجمهور التي تأتي من ميزانية «المجلس الإقليمي مطيه بنيامين».

أهداف الجمعية: بموجب الوثائق التي تم تقديمها إلى مسجل الجمعيات، «التربية والعمل من أجل الوصل والتقريب بين أجزاء الجمهور اليهودي، إنشاء مؤسسات خاصة لكي تنشط في توثيق الارتباط بين الشعب اليهودي وتراثه، بلاده والصهيونية، للتربية والتوجيه فيما يتعلق بأهمية الاستيطان في يهودا والسامرة عموما، وفي منطقة بنيامين خصوصاً، العمل من أجل فرض السيادة الإسرائيلية على يهودا والسامرة ومساعدة سكان المجلس ومحيطه».

ونقدم، فيما يلي، ترجمة لأبرز ما تضمنه تقرير «سلام الآن» هذا، وخصوصا ما يوضح خلفياته ودوافعه ومنطلقاته، منهجيات البحث وأدواته، الجمعيات التي شملها البحث الاستقصائي، نتائج البحث ومعطياته، ثم خلاصاته وتوصياته:

المقدمة

الهدف من هذا التحقيق هو تقصي مصادر تمويل تسع من الجمعيات المحسوبة على اليمين الإسرائيلي ومدى شفافية هذه المصادر. تدل نتائج التحقيق على نقص الشفافية بدرجة كبيرة وواسعة وعلى انعدم القدرة على تحديد مصادر التمويل الأولية لتلك الجمعيات. فمن بين إجمالي مدخولات الجمعيات التي شملها الفحص، تبين أن نسبة ضئيلة جداً منها فقط هي التي جرى تحويلها بصورة شفافة تتيح للجمهور الواسع التعرف على مصدرها الأولي الحقيقي. والحديث هنا عن مئات ملايين الشواكل التي كان لها تأثير مباشر، ولا يزال، على تصميم السياسات والرأي العام في إسرائيل في مجالات حيوية وخلافية.

إضافة إلى موضوع الشفافية، نقصها وغيابها، يتطرق التحقيق أيضاً إلى جانب التسوية القانونية لمسألة مصادر تمويل الجمعيات، إلى منظومة الرقابة والثغرات العديدة في القانون التي تتيح هذا الوضع. ويورد التحقيق تفاصيل وشروحات عن أشكال التمويل المركزية لدى هذه الجمعيات التي شملها الفحص، ثم يقترح ـ استناداً إلى حالات سابقة وقرارات حكم قضائية صادرة عن المحاكم الإسرائيلية ـ طرقاً لتغيير الوضع القائم، بما في ذلك من خلال تشريعات قانونية جديدة.

لا يعتمد التحقيق، ولا يتبنى، أي موقف سياسي، إنما يعرض فقط صورة الوضع الحالية الخاصة بمسألة تمويل الجمعيات التي شملها الفحص، وهي صورة تكشف عن إشكالات وإخفاقات كثيرة. ولا يدعي التقرير أيضاً أنه يعرض ـ أو يطمح إلى عرض

ـ أكثر مما يقع ضمن دائرة ما تم فحصه، التحقيق فيه والكشف عنه، مع التأكيد على أن خلاصات التقرير لا تتطرق سوى إلى المجالات والجمعيات التي شملها الفحص.

يأتي نشر هذا التقرير على خلفية الجدل حول شفافية مصادر تمويل الجمعيات، وخصوصا منها تلك الناشطة في مجالات تلامس الحلبة السياسية ـ الحزبية وفي قضايا مركزية خلافية في المجتمع الإسرائيلي. مسألة الشفافية، كقيمة وممارسة لدى الجمعيات، أصبحت خلال السنوات الأخيرة مسألة مفتاحية في العمل الجماهيري العام في إسرائيل: يدور جزء كبير من النقاش بشأنها حول مصادر التمويل المركزية التي تعتمد عليها الجمعيات وحول حق الجمهور في معرفة الجهات التي تموّل نشاطات الجمعيات، وبأي أشكال.

كشفت المنشورات واقتراحات القانون التي طُرحت خلال السنوات الأخيرة عن العديد من القضايا المتعلقة بمسألة تمويل الجمعيات. كان جزء كبير من النقاش حول الموضوع بصورة حملة شعبية ـ سياسية أطلقها، بالأساس، أعضاء كنيست من اليمين وتنظيمات محسوبة على اليمين وعلى المستوطنين في يهودا والسامرة (الضفة الغربية)، إذ وجهوا نقداً حاداً للنشاط الذي تقوم به منظمات وجمعيات في مجال حقوق الإنسان وحقوق المواطن. وتربط هذه الحملة، جماهيرياً، ما بين هذه المنظمات والجمعيات وبين اليسار السياسي الإسرائيلي، وتحاول تقليل مصادر تمويلها وتقليص قدرتها على النشاط، بما في ذلك ـ أيضاً ـ من خلال سن قوانين خاصة.

لم تجر، حتى اليوم، تحقيقات استقصائية كثيرة تتحرى، عرْضياً وعمودياً، قضايا التمويل في الجمعيات المحسوبة على اليمين الإسرائيلي ومدى الشفافية في مصادر هذا التمويل ومساراته. تطرق عدد قليل من التقارير الصحافية إلى تفاصيل محددة فقط، وخلال مدة زمنية لم تزد عن بضع سنوات قليلة فقط. غير أن أي تحقيق استقصائي لم يفحص، بصورة مركّزة، تركيبة التمويل الذي تحصل عليه هذه الجمعيات المحسوبة على اليمين ومدى شفافيته.

على خلفية القانون الجديد الذي يشدد من الرقابة على تمويل الجمعيات من دول أجنبية، وهو القانون الذي بادر إليه ودفع نحوه معسكر اليمين في الخارطة السياسية، بشكل أساسي، بما يعني أن نتائجه ستطال جمعيات «اليسار» وحقوق الإنسان، أساساً، فقد نشأت الحاجة إلى فحص الصورة الأوسع لمصادر تمويل جمعيات مركزية تنتمي إلى اليمين الإسرائيلي، بوضوح.

تلعب الجمعيات التي وقع الاختيار عليها للفحص خلال السنوات الأخيرة (وبعضها من قبل ذلك أيضاً) دوراً مركزياً في بث الرسائل السياسية ونشرها، تنظيم النشاطات المندرجة ضمن رسائل اليمين ونشاطاته، بما في ذلك دعاة تكثيف الاستيطان في «يهودا والسامرة» (الضفة الغربية). تم اختيار هذه الجمعيات من دون معرفة مسبقة لطرق ومصادر تمويلها، وإنما انطلاقاً من فرضية أنها تمثل مصادر وأنماط التمويل المعتمدة لدى الجمعيات الأخرى والمميزة لها، مجتمعة وكل منها على حدة.

مبنى التقرير

يعرض القسم الأول من التحقيق النتائج الأساسية من دون تفاصيل محددة عن أسماء الجمعيات والأرقام الدقيقة، وذلك بغية رسم صورة شاملة وواسعة للنتائج. ويعرض هذا القسم مسارات التبرعات من داخل البلاد وخارجها ومبالغ «المساهمات» (بالأموال وما يعادلها) المركزية التي حصلت عليها الجمعيات التي شملها الفحص من سلطات محلية ووزارات حكومية مختلفة.

في القسم الثاني من التحقيق تفاصيل النتائج العينية الخاصة بكل واحدة من الجمعيات التسع التي شملها الفحص.

في القسم الثالث، شرح حول طرق التمويل المركزية التي تعتمدها الجمعيات الإسرائيلية. ويشمل هذا القسم تحليلاً جوهرياً لكل واحدة من هذه الطرق في ضوء نصوص وأحكام القوانين الإسرائيلية، إلى جانب شرح عن مدى تطبيق هذه القوانين ومدى الرقابة على طرق التمويل هذه، إضافة إلى الأبعاد الشعبية والقانونية لهذه القضايا.

الجزء الرابع من التحقيق، يعرض قائمة الصناديق الأجنبية المركزية التي تشارك في تمويل الجمعيات التي شملها الفحص، إضافة إلى تفاصيل حول مصادر تمويلها.

في الفصل التلخيصي، يعرض التحقيق الخلاصات والاستنتاجات التي تقود إليها النتائج الأساسية والجوهرية التي وردت في التقرير.

ملاحظات وتوضيحات

في عملية الحساب أدناه، جرى استخدام مصطلحيّ «شفاف ظاهرياً» و«شفاف تماماً». إنه تمييز بين نوعين من المال ـ «شفاف تماماً»، هو المال الذي يستطيع الجمهور معرفة مصدره العيني؛ أي اسم الشخص أو الجسم الذي تبرع به. أما «شفاف ظاهرياً» فهو، في المقابل، المال الذي تصرّح به الجمعية عن مصدره في

تقاريرها المالية، المعدّة بموجب القانون، لكن الجمهور الواسع لا يستطيع معرفة هوية الأشخاص أو الأجسام التي حوّلت التمويل إلى ذلك المصدر كي يقوم هو، بدوره، بتحويل الأموال إلى الجمعية.

تظهر، في بعض الأحيان، فجوات بين ما تورده التقارير عن المدخولات السنوية من المبالغ التي تم الحصول عليها من تبرعات، مقابل إجمالي المبالغ الواردة في لوائح المتبرعين التي تم تقديمها. وأحياناً، تكون الفجوات كبيرة جداً، بل تتراكم حتى تصل إلى مبالغ طائلة.

غالباً ما تكون هذه الفجوات غير قابلة للشرح والتفسير، فيما أحد التفسيرات المحتملة هو احتمال أن تكون الجمعية قد حصلت على تبرعات عديدة، لا يتجاوز مبلغ كل منها الألف شيكل، وهو المبلغ الذي دونه تنتفي الحاجة إلى التبليغ عن هوية المتبرع به وبالمبالغ العشرين الأقل منه. ولهذا، فقد نشأت الحاجة ـ في معرض التحقيق ـ إلى الحسم بشأن كيفية التعامل مع هذه الفوارق في الحسابات الشاملة. وقد استقر القرار أخيراً على اعتماد منهج الترجيحية في النظر إلى أي مبلغ عينيّ، حجمه وهيكلية التمويل المميزة للجمعية العينية. وطبقاً لهذه المعايير، كان القرار بشأن تصنيف كل من المبالغ وفق التصنيفات الثلاثة المختلفة: "غير شفاف" (يسمي التقرير هذا التصنيف، أيضاً: "سري")، "شفاف ظاهرياً" و"شفاف تماماً". ثمة تفسيرات أخرى لهذه الفجوات ترد في تقارير الجمعيات، إلى جانب المبالغ، كما تظهر أيضاً ـ في بعض الحالات المحددة ـ ضمن اللوائح العامة التي تشمل المبالغ المعنية في سياقات أخرى.

على سبيل المثال: إذا ما تبين أن ثمة فارقاً بمبلغ ٧٠٠ ألف شيكل في التسجيلات، فمن المرجح أن يتم التقدير، بناء على المعايير التي سبق ذكرها، بأنه قد تم الحصول على هذا المبلغ إما كجزء من تبرعات كبيرة تستوجب التبليغ الرسمي عنها وإما ضمن مجموعة من عشرات التبرعات الصغيرة بمبالغ تقل عن ٢٠ ألف شيكل للتبرع الواحد، مما لا يستوجب التبليغ الرسمي المباشر. وكان على التحقيق أن يتخذ قرارا عينياً بشأن كل واحدة من هذه الحالات، بناء على المعايير التي ذكرناها. وهكذا تم تصنيف هذه الفوارق و/ أو التعامل معها.

تم تصنيف الفوارق الصغيرة، التي لا تزيد عن عشرات آلاف الشواكل، في الغالب كمبالغ لا تستوجب، كما يبدو، التبليغ عن هوية المتبرعين بها. وطبقاً لمنهج التصنيف في هذا التحقيق، فقد تم تصنيف هذه المبالغ باعتبارها «شفافة تماماً»، إذ من المرجح الافتراض بأنها كانت تبرعات صغيرة المبالغ.

جدير بالذكر هنا أنه قد تظهر فوارق أخرى في المبالغ ـ مثلاً: حين يكون المجموع الكلي للتبرعات التي حصلت عليها الجمعية من الجهات الداعمة/ الممولة / المتبرعة لها في غضون سنة محددة أكبر من مجموع التبرعات التي تظهر في تقريرها المالي الرسمي. في هذه الحالات، أيضاً، تقرر الحسم في أمر التصنيف بصورة عينية وموضوعية، طبقاً لمعايير الأرجحية. وجدير بالذكر أيضاً أنه في معظم الحالات التي ظهرت فيها فوارق بمبالغ ضئيلة نسبياً، قياساً بالمبالغ الكلية (مثلاً، مبالغ لا تزيد عن ١٠٠ ألف شيكل أو تزيد عنه بقليل فقط)، كان التوجه يقضي بالتعامل معها إما بتسامح (كأنما هي مبالغ شفافة) أو بتشدد (كأموال غير شفافة).

معطيات أساسية شاملة عن الجمعيات التسع التي شملها الفحص

* المجموع الكلي للتمويل الذي حصلت عليه الجمعيات التسع التي شملها الفحص، من التبرعات والمساهمات، خلال الأعوام من ٢٠٠٦ حتى ٢٠١٣ هو: ٥٨٠,٨٨ مليون شيكل.
* المجموع الكلي للأموال من التبرعات بين ٢٠٠٦ و ٢٠١٣ هو: ٤٨٥,٨١ مليون شيكل.
* المجموع الكلي للأموال من المساهمات بين ٢٠٠١٦ و ٢٠١٣ هو: ٩٥,٠٧ مليون شيكل.

معطيات بارزة أخرى

- المجموع الكلي للتبرعات الشفافة تماماً: حوالي ٨,١٥ ملايين شيكل. ويعادل هذا المبلغ ١,٧٪ فقط من المجموع الإجمالي للتبرعات.
- المجموع الكلي للتبرعات الشفافة ظاهرياً: حوالي ٢٢,٤ مليون شيكل، يعادل ٤,٦٪ من المجموع الإجمالي للتبرعات.
- المجموع الكلي للتبرعات السرية/ المخفية: ٤٥٥,٢٦ مليون شيكل، يعادل ٩٣,٧٪ من المجموع الإجمالي للتبرعات.
- المجموع الكلي للتبرعات غير الشفافة تماماً (تبرعات مخفية أو شفافة ظاهرياً فقط): ٤٧٧,٦٦ مليون شيكل، يعادل ٩٨,٣٪ من المجموع الإجمالي للتبرعات.
- المجموع الكلي للتبرعات الإسرائيلية التي تم التبليغ عنها ضمن التقارير المالية التي قدمتها هذه الجمعيات: ٤,٢٦ ملايين شيكل، يعادل ٠,٨٧ من المجموع الإجمالي للتبرعات.

مساهَمات

- المجموع الكلي للتمويل من المساهمات خلال الأعوام بين ٢٠٠٦ و ٢٠١٣ هو: حوالي ٩٥,٠٧ مليون شيكل.
- المجموع الكلي لجزء المساهمات الشفافة تماماً: ١٤,٧١ مليون شيكل، يعادل ١٥,٥٪ من المجموع الإجمالي للمساهمات.
- المجموع الكلي لجزء المساهمات السرية/ المخفية: ٨٠,٣٦ مليون شيكل يعادل ٨٤,٥٪ من المجموع الإجمالي للمساهمات.

أموال المساهمات المخفية هي التي تظهر مبالغها في ملف الجمعية لدى مسجل الجمعيات كسطر أخير فقط، تحت عنوان «مساهمات»، دون أي ذكر لمصدر هذه الأموال. أما أموال المساهمات الشفافة، فهي تلك الأموال التي تظهر مبالغها في ملف الجمعية مع ذكر مصدرها.

من أصل إجمالي التمويل الإسرائيلي المُبلَّغ عنه، ثمة ٤,٣٪ منه فقط مسجلة كتبرعات، مقابل ٩٥,٧٪ مسجلة كـ«مساهمات» و«معونات» (مصدر هذه الأموال، عادة وغالباً، هو من السلطات المحلية والوزارات الحكومية).

خلفية قصيرة عن تمويل الجمعيات

لرسم صورة شاملة في غضون مدة زمنية محددة، فحص التحقيق مصادر تمويل تسع من الجمعيات المصنفة في معسكر اليمين الإسرائيلي خلال فترة الثماني سنوات الأخيرة التي قدمت عنها هذه الجمعيات تقاريرها المالية إلى مسجل الجمعيات؛ أي بين العام ٢٠٠٦ والعام ٢٠١٣. وقد يتطرق التحقيق، في بعض الأحيان، إلى سنوات أخرى أيضاً.

ينطلق هذا التقرير من قاعدة «قانون الجمعيات» الإسرائيلي (من العام ١٩٨٠)، الذي يتضمن بين نصوصه وأحكامه إلزامية الكشف عن هويات المتبرعين الذين تبرعوا بمبلغ ٢٠ ألف شيكل أو يزيد خلال سنة واحدة لجمعية محددة. ويقضي القانون بإلزام كل جمعية بأن تقدم إلى مسجل الجمعيات، كل سنة، لائحة بأسماء وتفاصيل المتبرعين الذين تبرعوا لها بمبالغ تزيد عن المبلغ المذكور أعلاه. وينص القانون على أن هذه اللائحة يجب أن تكون علنية ومكشوفة أمام الجمهور.

حاول التحقيق أن يفحص مدى شفافية مصادر تمويل الجمعيات التسع التي أخضعت للفحص. وكان يفترض أنه في ضوء نص القانون الإسرائيلي وأحكامه الصريحة، بشأن إلزامية الكشف عن مصادر تمويل الجمعيات، ستكون هذه المصادر مكشوفة وشفافة تماماً، أو في أغلبيتها الساحقة على الأقل. لكن نتائج الفحص تظهر واقعاً مختلفاً تماماً.

النتائج المركزية – توضيح عام

تشير الأرقام المعروضة في هذا التقرير، وهي مخرجات التحقيق حول الجمعيات التسع معاً، إلى عدد من الاستنتاجات المركزية، مع التشديد على أن المطروح في هذا القسم هو بمثابة تلخيص عام للمناحي الأساسية ولا ينطبق بالضرورة على كل واحدة من هذه الجمعيات التسع على حدة. يتعين من أجل الاطلاع على النتائج الخاصة بكل واحدة من هذه الجمعيات، الانتقال إلى الفصل الخاص بها، عينياً، في التقرير.

الاستنتاج الأول هو أن ثمة نقصاً هائلاً، ومفاجئاً في حجمه، في الشفافية المتصلة بمصادر تمويل الجمعيات التسع التي شملها الفحص. نسبة الأموال الشفافة حقاً، التي يستطيع الجمهور معرفة وتقصي مصادرها العينية من خلال تقارير الجمعية ـ أي اسم الشخص أو الجسم الذي تبرع بها ـ هي ٣,٩٣٪ فقط! من أصل مداخيل بلغت في مجموعها الكلي (من التبرعات والمساهمات معاً) خلال الفترة المعنية نحو ٥٨٠,٨٨ مليون شيكل.

نسبة الشفافية المتدنية هذه مردّها جملة أسباب مركزية. أولها، النقص، بدرجات هائلة، في التبليغ عن مصادر تمويل الجمعيات وفوارق بملايين الشواكل بين إجمالي المداخيل المُبلَّغ عنها كتبرعات وبين المبالغ المعروضة في لوائح المتبرعين التفصيلية. في حالة الجمعيتين الأكثر ثراء، بالذات – "إلعاد" و"مجلس المستوطنات" ـ الشفافية هي في الحدّ الأدنى، إذ إن ملف «إلعاد" لدى مسجل الجمعيات لا يتضمن أي لائحة متبرعين خلال الأعوام ٢٠٠٦ ـ ٢٠١٣، بينما يشمل ملف «مجلس المستوطنات" قائمة المتبرعين خلال العامين ٢٠١١ ـ ٢٠١٢ فقط، ناهيك عن أن هذه القائمة لم تقدم إلى مسجل الجمعيات إلا بعد توجهه إليها في العام ٢٠١٤، إثر إجراءات رقابية عميقة.

يتصل سبب إضافي آخر لهذه النسبة المتدنية من الشفافية بأموال المساهمات التي هي، في الغالب، أموال، أو ما يعادلها، تحصل عليها الجمعيات من سلطات بلدية أو من وزارات حكومية؛ أي: أموال جمهور. لا تقدم الجمعيات التي شملها الفحص، التي تحصل على أموال مساهَمات تبلغ ملايين الشواكل، تقارير

ختاماً، يبين التحقيق كيفية تقديم الجمعيات التي شملها الفحص تقارير لا تتيح للجمهور الواسع رسم صورة حقيقية بشأن هوية مصادر تمويلها الحقيقية. وفي السطر الأخير، يبقى الجزء الأكبر من التمويل الذي تحصل عليه هذه الجمعيات محاطاً بالغموض، غير مكشوف وغير شفاف، أو شفافاً في الظاهر فقط.

كاملة وشاملة عن هوية الجهات التي دفعت لها هذه الأموال. ويبيّن التحقيق أن ست جمعيات، من أصل التسع التي شملها الفحص، تحصل على نسبة كبيرة من أموال المساهمات تشكل حصة الأسد من إجمالي مداخيلها وتمويلها. والمعروف أن القانون الإسرائيلي يتيح للجمعيات عدم الكشف عن أسماء الأجسام التي تدفع لها أموال مساهمات، وهو وضع يعني عدم توفر أي طريقة أو وسيلة أمام الجمهور الإسرائيلي عامة لمعرفة هوية الجهات التي تدفع من أموال الضرائب التي تجبيها من المواطنين لهذه الجمعية أو تلك.

السبب الثالث وراء النسبة المتدنية من الشفافية مرده حقيقة أن الجزء الأكبر من التبرعات المُبلَّغ عنها التي حصلت عليها الجمعيات التي شملها الفحص جاءت من مصادر من خارج البلاد (جميعها، تقريباً، من الولايات المتحدة) ولا يظهر على جزء كبير من هذه التبرعات سوى اسم الصندوق الذي تولى مهمة تحويل الأموال فقط، وليس اسم الشخص أو الجسم الذي تبرع بالمال فعلياً (وهو ما يقع ضمن التصنيف الذي أسماه التحقيق/ التقرير: «شفاف ظاهرياً»).

كما يتيح القانون الإسرائيلي للجمعيات، أيضاً، الحصول على أموال من صندوق أجنبي من دون الكشف عن هوية الشخص/ الجسم الذي تبرع بالمال للصندوق نفسه (بهذه الطريقة، تتلخص المعلومات المكشوفة أمام الجمهور في اسم الصندوق والمبلغ الذي تم تحويله من خلاله، فقط). كذلك القانون الأميركي، الذي تعمل الصناديق الأميركية المعنية بموجبه، لا يلزمها بالكشف عن أسماء المتبرعين بالأموال المتدفقة إلى الصندوق ومنه إلى الجمعيات في إسرائيل، مباشرة. ونتيجة لهذا، فإن شفافية مصادر التمويل الأجنبي للجمعيات (التي شملها الفحص) متدنية بوجه خاص، بل معدومة تماماً فعلياً.

إذا كان المشرّع الإسرائيلي يرغب في تعميق وتوسيع شفافية مصادر التمويل هذه، فمن المؤكد أنه سيكون لزاماً عليه إجراء ذلك على نحو يُلزم الجمعيات بالإبلاغ عن هوية المتبرع الأصلي الذي دفع المال فعلياً، وعدم الاكتفاء بالإشارة إلى اسم الصندوق الأميركي الذي كان مجرد قناة لضخ المال وتحويله إلى إسرائيل. والخلاصة المطلوبة، كما يبين التقرير، هي أنه من الحريّ تعميق الشفافية بما يخص مصادر التمويل الأجنبي لهذه الجمعيات (وسواها أيضاً). وتتعزز هذه الخلاصة، حيويتها وأهميتها، عند الأخذ في الحسبان حقيقة أن الأموال التي يجري ضخها من الخارج إلى هذه الجمعيات تشكل حصة الأسد من ميزانياتها السنوية.

ختاماً، يبين التحقيق كيفية تقديم الجمعيات التي شملها الفحص تقارير لا تتيح للجمهور الواسع رسم صورة حقيقية بشأن هوية مصادر تمويلها الحقيقية. وفي السطر الأخير، يبقى الجزء الأكبر من التمويل الذي تحصل عليه هذه الجمعيات محاطاً بالغموض، غير مكشوف وغير شفاف، أو شفافاً في الظاهر فقط.

خلفية وتفاصيل عن الصناديق الأجنبية المركزية

يبيّن التحقيق أن الجزء الأكبر من التبرعات التي تلقتها الجمعيات التي شملها الفحص كان مصدره من خارج البلاد، وخصوصاً من الولايات المتحدة. صحيح أن بعض الجمعيات لا يبلغ عن مصدر تبرعاته، لكن بالاستناد إلى هيكلية التبرعات التي جرى الإبلاغ عنها وإلى تقارير أخرى منشورة، يبدو أن توزيعة التبرعات هي كالتالي: ١١٪ من جهات إسرائيلية محلية، مقابل ٨٩٪ من جهات أجنبية خارجية. الجزء الأكبر من الأموال التي تأتي من الخارج مصدره صناديق أميركية غير ملزمة، في معظمها، بالكشف أمام الجمهور العام عن مصادر دخلها وعن عناوين تبرعاتها. هذه الصناديق ملزمة فقط بالإبلاغ عن حجم دورتها المالية وعن المنطقة الجغرافية خارج الولايات المتحدة، بصورة عمومية، التي جرى التبرع بالأموال لها.

إضافة إلى هذا، لا يجيز القانون الأميركي للمواطن الفرد التبرع بأموال إلى جهة خارج الولايات المتحدة والحصول على إعفاء ضريبي مقابل هذا التبرع. من أجل الحصول على هذا الإعفاء

الضريبي، ينبغي على المواطن الفرد التبرع بالأموال عن طريق منظمة أميركية. وعلى هذا، يتضح أن القانون الأميركي يوجه المواطنين الأميركيين المعنيين بالتبرع لجمعيات في إسرائيل نحو نقل تبرعاتهم هذه من خلال منظمات أميركية شتى.

جرى في إطار إعداد التحقيق، فحص أرشيفات معلوماتية مختلفة في الولايات المتحدة توفر معلومات جزئية حول المتبرعين لتلك الصناديق. ويتضح من هذا الفحص أن قسماً غير قليل من المتبرعين للصناديق التي حوّلت أموالاً للجمعيات التي شملها الفحص ليسوا مواطنين أفراداً، إنما صناديق ومنظمات أخرى تعتمد في تمويلها، هي أيضاً، على صناديق ومنظمات مختلفة. ويستدل من هذا أنه من أجل الكشف عن هوية المتبرعين للجمعيات الإسرائيلية التي شملها الفحص، ينبغي تتبع مسار الأموال الذي يمرّ عبر عدة محطات وفي عدة مستويات. في بعض الحالات، كشف التحقيق سلسلة تزيد عن ١٠٠ (!) منظمة وصندوق. والنتيجة الفورية المباشرة لطريقة التمويل هذه هي أنه من المستحيل، تماماً تقريباً، الاهتداء إلى هوية المتبرع الأصلي الحقيقي والكشف عنها.

في المحصلة النهائية، يتضح أنه في كل ما يتعلق بالتبرعات التي تأتي من خارج البلاد لصالح الجمعيات الإسرائيلية التي شملها الفحص، ثمة حالة من نقص الشفافية الجدي/ الخطير. هذا الوضع لا يتناقض مع القانون الإسرائيلي ولا مع القانون الأميركي، حقاً، غير أنه يتيح المجال، فعلياً، لكل ذي مصلحة يرغب في التأثير على الواقع الإسرائيلي، من خلال التبرع لجمعيات محلية، أن يحقق رغبته دون أن تنكشف هويته. هذا الوضع يتعارض، في رأينا، مع قيمة الشفافية ويستدعي إجراء تعديل تشريعيّ.

يشار إلى أن الصناديق الأميركية التي وقع عليها الاختيار لشملها في هذا التحقيق هي الصناديق التي تبرعت بالمبالغ الأكبر (من بين التبرعات التي تم الإبلاغ عنها) للجمعيات التي شملها التحقيق. وعليه، فقد شمل الفحص الذي أجريناه سبعة صناديق كهذه، فقط.

خلاصات

١. التبرعات

الصورة المرتسمة إثر محاولة الكشف عن المتبرعين البارزين للجمعيات التسع التي شملها الفحص، هي صورة واضحة وقاطعة. درجة الشفافية في هذه الجمعيات، من حيث قدرة المواطن البسيط على معرفة هوية المتبرع الحقيقي والأصلي لها، متدنية جداً. وكما أشرنا في بداية التقرير، فإن ١,٧٪ فقط من مجمل التبرعات التي حصلت عليها الجمعيات التسع التي شملها التحقيق هي تبرعات «شفافة تماماً» (أي؛ تلك التي بالإمكان معرفة حقيقة الشخص أو الجسم الحقيقي الذي يقف خلفها).

٤,٦٪ من التبرعات هي «شفافة ظاهرياً» (الأموال المذكورة في تقارير الجمعيات المالية تشمل إشارات إلى الجهات المتبرعة، كما يقتضي القانون، غير أنه ليس في وسع الجمهور الواسع معرفة هوية الأشخاص/ الأجسام الذين حوّلوا هذه الأموال إلى الجهات المشار إليها في التقارير بغية تحويلها من ثم إلى الجمعيات المعنية في إسرائيل).

تعني هذه المعطيات أن ٩٤٪ من مجموع التبرعات التي حصلت عليها الجمعيات التي شملها الفحص خلال السنوات المذكورة هي أموال «غير شفافة». إنه وضع لا يمكن لأي شخص يرى في الشفافية قيمة ديمقراطية مهمة وضرورية أن يقبل به. يثير القسط الأكبر من المعلومات السرية الشكوك في أن الأمر قد كان مقصودا ومتعمدا؛ هل الجمعيات والمنظمات المعنية تحاول إخفاء هوية المتبرعين لها؟

من المهم التأكيد على أن الجمعيات التي شملها التحقيق لم يتم اختيارها في ضوء تقييم ما بشأن مدى شفافية تبرعاتها، وإنما وفق مفتاح يتعلق بحجم نشاطاتها ومدى تأثيرها على الخطاب العام والسياسي. في الواقع، هي مجموعة صدفوية تماماً من الجمعيات المنضوية في إطار الجناح اليميني من الخارطة السياسية في إسرائيل، وهو اختيار يجعل نتائج التحقيق أكثر بعثاً للقلق. فلئن كانت معدلات الشفافية المتدنية هذه هي نتيجة فحص طال تسع جمعيات بصورة عشوائية تماماً، فمن المرجح الافتراض بأنه لو تم اختيار تسع جمعيات أخرى، مختلفة، لكانت الفوارق فيها أكثر بكثير.

لا تعبر الظاهرة العامة التي يشخصها التحقيق ويعرضها هنا عن انتهاك للقانون. وعلى الرغم من أنه تم، خلال إجراء التحقيق، اكتشاف حالات عديدة من التقارير الناقصة، وانعدام التبليغ كلياً لدى مسجل الجمعيات، إلا أن هذه الحالات لا تشكل تجاوزات للقانون. وينطلق مسجل الجمعيات في عمله من فرضية أن كل جمعية من الجمعيات تقدم تقاريرها كاملة ووفق القانون. ويقرر مسجل الجمعيات إجراء فحص لكشف خروقات إدارية في عمل جمعية ما، عادة، فقط في حال تلقيه تنبيهاً يشير إلى شكوك تستدعي إجراء فحص عيني.

من المهم التأكيد على أن الجمعيات التي شملها التحقيق لم يتم اختيارها في ضوء تقييم ما بشأن مدى شفافية تبرعاتها، وإنما وفق مفتاح يتعلق بحجم نشاطاتها ومدى تأثيرها على الخطاب العام والسياسي. في الواقع، هي مجموعة صدفوية تماماً من الجمعيات المنضوية في إطار الجناح اليميني من الخارطة السياسية في إسرائيل، وهو اختيار يجعل نتائج التحقيق أكثر بعثاً للقلق.

في الظاهر، السيناريو الذي تقدم فيه جمعية ما تقارير عن مداخيل تبلغ بضعة ملايين شيكل في السنة، بينما لا تقدم إلى مسجل الجمعيات قائمة بأسماء المتبرعين، هو سيناريو يوجب إجراء فحص من قبل مسجل الجمعيات. لكن المسجل لا يتصرف على هذا النحو في أرض الواقع، وذلك بناء على فرضية ـ تبدو نظرية جداً في معظم الحالات ـ بأن تلك الملايين المجهولة المصدر مكونة من مجموعة تبرعات بمبلغ حتى ٢٠ ألف شيكل في كل منها، علماً بأن القانون لا يلزم بالإبلاغ عن متبرع تبرع بمبلغ يقل عن ٢٠ ألف شيكل، ما يعني أن المسجل لا يبادر إلى إجراء أي فحص حول الموضوع في مثل هذه الحالات.

لم يغب الوضع الحالي، المشوه بعض الشيء، عن عينيّ مسجل الجمعيات، ومن المحتمل أن يضاف إلى استمارة التصريح المالي الذي ينبغي على الجمعية أن تعبئه، خلال السنوات القادمة، بند خاص يطالب بالإجابة بـ «نعم» أم «لا» على سؤال حول ما إذا كانت حصلت (الجمعية) على تبرعات بمبالغ تزيد عن ٢٠ ألف شيكل. في مثل هذه الحالة، إذا ما أجابت الجمعية إجابة تبين لاحقاً إنها خاطئة، فسيكون هذا بمثابة خرق للقانون. لكن حتى هذه الإضافة، إذا ما تحققت فعلاً، فإنها لن تكون كافية لسد الثغرات في هذا المجال المخترَق بما يمكن أن يضمن الشفافية الحقيقية، التي هي غاية المشرّع ومصلحة المواطنين العامة، على حد سواء.

إضافة إلى علاقة الجمعيات نفسها بمسجل الجمعيات، كذلك قانون الإبلاغ عن التبرعات التي تتلقاها الجمعيات من خارج البلاد، يتيح ـ هو أيضاً ـ وبصورة فعلية، إخفاء المعلومات الحقيقية عن الجهات المانحة، من خلال وسائل التعتيم التي توفرها المنظمات والصناديق الكبيرة. والقانون الإسرائيلي، بكونه لا يُلزم بالكشف عن هوية المتبرع، بل يكتفي بالإبلاغ عن هوية الصندوق الذي شكل المحطة الأخيرة في مسار تحويل الأموال، فإنه يشرعن، بصورة فعلية، واقع غياب الشفافية أو الشفافية المتخيَّلة. وحين نضيف إلى الصورة القانون الأميركي أيضاً، والذي لا يلزم تلك الصناديق بتقديم أي تفاصيل عن الجهات التي تبرعت لها بالأموال، نخلص إلى الاستنتاج بأن ليس لدى الجمهور الإسرائيلي، فعلياً، أي طريق لمعرفة هوية الأجسام والأشخاص الذين تبرعوا للجمعيات التي شملها هذا التحقيق.

وكما أن الجمعيات ملزمة، اليوم، بالإبلاغ عن أي أموال تحصل عليها من حكومات أجنبية، كذلك ينبغي تشديد الأنظمة وواجب الإبلاغ في حالات الحصول على تبرعات من أشخاص أفراد أو من مؤسسات غير حكومية من دول أجنبية، وذلك بغية معالجة وتجنب حالات كالتي كشف عنها هذا التحقيق.

نعتقد حيال النتائج التي خلص إليها هذا التحقيق، بأن ثمة حاجة إلى إجراء بحث معمق وجدي في اتجاه تعديل القانون في سياق التبرعات من منظمات غير حكومية، وفي سياق ما هو مطلوب من الجمعيات الإسرائيلية تضمينه تقاريرها المقدمة إلى مسجل الجمعيات. من شأن هذا التعديل أن يخلق واقعاً من الشفافية الحقيقية والكاملة في ما يتعلق بمصادر تمويل الجمعيات ألإسرائيلية، لما فيه مصلحة منظومات الدولة والجمهور بأسره.

٢. المُساهَمات

يؤكد التحقيق الفرضية القائلة بأن مبالغ طائلة من الأموال تتدفق إلى جمعيات ومنظمات يمينية، على هيئة تبرعات أو مساهَمات. جزء كبير من هذه الأموال مصدره «أموال الجمهور» التي يجري تحويلها من المجالس الإقليمية والوزارات الحكومية المختلفة. وقد بينت دراسات شتى، منها مثلاً دراسة «سلام الآن» من العام ٢٠١٤ (التي كشفت مدى تفضيل السلطات المحلية في يهودا والسامرة في رصد وتوزيع ميزانيات الهِبات الحكومية) ودراسة مركز «مولاد" من السنة ذاتها (التي كشفت عن تحويل مئات عديدة من ملايين الشواكل من ميزانيات التجميد ـ أموال جمهور ـ إلى الجمعيات، بدلاً من رصدها لأغراض بلدية، مخصصة من أجلها أصلاً)، أن ملايين الشواكل «الفائضة»

يجري تحويلها إلى السلطات المحلية (المستوطنات) في «يهودا والسامرة» (الضفة الغربية)، علاوة على ملايين الشواكل العادية التي يتم تحويلها إليها سنوياً، زيادة عن الميزانيات العادية لكل واحدة من هذه السلطات/ المستوطنات.

حصلت أربع من بين الجمعيات التسع التي شملها الفحص على تمويل بمبلغ إجمالي وصل إلى ٩٥ مليون شيكل، خلال فترة الفحص (من ٢٠٠٦ حتى ٢٠١٣)، كان مصدره من المجالس الإقليمية في المناطق. وهي المجالس الإقليمية نفسها التي تحظى بتمويل حكومي سخيّ يتدفق إليها عبر الوزارات الحكومية المختلفة. معنى هذا أن أموال الجمهور كله تُرصَد، سنوياً، لتمويل جمعيات يمينية تنشط من أجل التأثير على الرأي العام، تغييره وتشكيله.

ويثير موضوع المساهَمات والمعونات مسألتين مركزيتين لا مناص من طرحهما للبحث والنقاش: الأولى ـ مجرد منح هذه المعونات للجمعيات على حساب الموازنة العامة؛ والثانية ـ مسألة الشفافية، بما يعني ضرورة الكشف عن هوية الأجسام والهيئات التي تقوم بدفع هذه المبالغ؛ أي الكشف عن مصادر التمويل العامة المحددة لكل واحدة من هذه الجمعيات.

٣. تمويل نشاطات جمعيات اليمين من أموال الجمهور

نظرت «محكمة العدل العليا» الإسرائيلية، مرتين خلال العقود الثلاثة الأخيرة، في مسألة تمويل الجمعيات اليمينية وفي معارك جماهيرية عامة مموَّلة من ميزانيات المجالس الإقليمية في المناطق. في قرار الحكم القضائي بشأن معركة السكان في هضبة الجولان ضد الإخلاء المحتمل في إطار اتفاق سلام مع سورية، أقرت المحكمة العليا، بأغلبية قاضيين مقابل واحد، إنه في الظروف التي تنطوي على خطر وجودي يتهدد مجلساً محلياً (إخلاء محتمل لمستوطنات هضبة الجولان، في هذه الحالة)، يجوز للمجلس دفع أموال لجمعيات ومنظمات مختلفة بغية تمويل فعاليات سياسية قُطرية تخدم هذا النضال، وليس رصد أموال للأغراض البلدية المحلية فقط.

طبقاً لقرارات الحكم القضائية، يتطلب التدخل في مسألة قُطرية ـ عامة، ليست بلدية محلية، مثل تحويل أموال إلى تنظيم ينشط في هذه المسألة، إثبات السلطة المحلية أن الأمر استثنائي يوفر سبباً خاصاً ومحدداً لتدخلها. في العام ٢٠٠٦، في أوج المعركة الجماهيرية ضد «خطة الانفصال» (عن قطاع غزة)، طُرح الموضوع على طاولة المحكمة العليا مرة أخرى، إثر التماس تقدمت به حركة «سلام الآن» ضد المجالس الإقليمية في المناطق. وفي قرارها بشأن هذا الالتماس، عادت المحكمة العليا وأكدت قرارها السابق، أتاحت للمجالس الإقليمية تمويل أنشطة الجمعيات في التصدي لـ«خطة الانفصال»، من خلال وصف الوضع وتعريفه بأنه «خطر وجودي على المجالس والمناطق التابعة لها"! ولهذا، يبقى القرار نافذاً في هذه الحالة أيضاً ـ إتاحة تمويل نشاطات جماهيرية عامة من هذا القبيل.

مع ذلك، سجل قضاة المحكمة ـ ضمن قرارهم القضائي هذا ـ تحفظاً من منح ترخيص عام، شامل وجارف لدفع الأموال في مثل هذه الحالات وعبّروا عن عدم رضاهم من ذلك.

بهذا القرار، صادقت المحكمة العليا، بأغلبية ثلاثة قضاة مقابل اثنين، على تحويل الأموال إلى الجمعيات اليمينية، لكنها نوهت بأن وزير الداخلية مخول صلاحية خصم هذه المبالغ، التي دفعتها المجالس الإقليمية إلى الجمعيات المختلفة، من ميزانيات هِبات الموازَنة التي تدفعها الوزارة للمجالس الإقليمية سنوياً، بحيث يكون تمويل نشاط الجمعيات، في المحصلة، من أموال ضرائب السكن البلدية (الأرنونا) ومن الضرائب الأخرى التي يدفعها المواطنون في منطقة نفوذ المجلس الإقليمي.

أما القاضيان في موقف الأقلية، ميشايل حيشين ودوريت بينيش، فقد رأيا أن دفع هذه الأموال من ميزانية المجالس الإقليمية ليس قانونياً وينبغي عدم تطبيق القرار السابق عليها في هذه الحالة، مطلقاً.

عمدت المؤسسة الاستيطانية إلى مأسسة قرارات المحكمة العليا واستخدامها قاعدة لإنشاء شبكة ثابتة من الجمعيات، المنظمات، متلقّي الرواتب والنشطاء الفاعلين لخدمة أهدافها على نحو ثابت ودائم ومتواصل، على امتداد سنوات عديدة، بمعزل عن الوضع السياسي والجماهيري العام. وينشط رؤساء المجالس الإقليمية في المستوطنات «في وضع استثنائي» مستديم فيرصدون ويدفعون، بصورة سنوية، مبالغ طائلة تعادل ملايين الشواكل لتمويل هذه الجمعيات اليمينية وأنشطتها، بينما تواصل هذه الجمعيات، من جانبها، تمويل وتنظيم فعاليات وحملات ترمي إلى ممارسة التأثير على جميع المواطنين في إسرائيل. ويجري هذا كله دون إقامة أي جسم للرقابة والمتابعة، فيما لم تقدم وزارة الداخلية على خصم أي مبالغ من ميزانيات الدعم المختلفة التي ترصدها وتدفعها للمجالس الإقليمية. وهكذا، ذهبت أدراج الرياح وبقيت حبراً على ورق جميع تحفظات قضاة المحكمة العليا وملاحظاتهم بشأن ضرورة الرقابة والفصل بين

بهذا القرار، صادقت المحكمة العليا، بأغلبية ثلاثة قضاة مقابل اثنين، على تحويل الأموال إلى الجمعيات اليمينية، لكنها نوهت بأن وزير الداخلية مخول صلاحية خصم هذه المبالغ، التي دفعتها المجالس الإقليمية إلى الجمعيات المختلفة، من ميزانيات هِبات الموازَنة التي تدفعها الوزارة للمجالس الإقليمية سنوياً، بحيث يكون تمويل نشاط الجمعيات، في المحصلة، من أموال ضرائب السكن البلدية (الأرنونا) ومن الضرائب الأخرى التي يدفعها المواطنون في منطقة نفوذ المجلس الإقليمي.

أموال دافعي الضرائب وأموال الأرنونا، كما بين الأموال التي تُصرف على احتياجات بلدية محلية والأموال التي تُصرَف على حملات دعائية قُطرية.

ينبغي وضع حد سريع ونهائي لهذا النهج الذي يضرب عرض الحائط بالمبادئ التي حددتها المحكمة العليا. ينبغي المطالبة بسدّ الثغرة والقانونية ومطالبة المجالس المحلية والإقليمية بتنفيذ قرارات المحكمة العليا، بنصها وروحها، من خلال إجراءات تشريعية أو إدارية تضع قيوداً على وتحدّ من تمويل الجمعيات اليمينية، باستثناء حالات استثنائية تنطوي على خطر وجودي للمجلس نفسه أو الأراضي التابعة له، فقط، وضمان عدم تحويل المبالغ من الصندوق العام، وإنما من ضرائب الأرنونا التي يدفعها سكان المجلس المحلي/ الإقليمي فقط.

٤. الشفافية في تلقّي المساعدات والمساهَمات

ليس ثمة في نصوص القوانين الإسرائيلية اليوم تعريف ملزِم لمصطلحي «معونات» و«مساهَمات» ولا ما يلزِم الجهة الحاصلة عليها بالإبلاغ عن مصدر الحقيقي والمحدد لهذه الأموال في تقاريرها المالية. وفي حين أن القانون الساري اليوم يلزم كل جمعية بنشر تقرير علني مرحلي، كل ثلاثة أشهر، عن تلقيها تبرعاً مصدره ميزانية دولة أجنبية، إلا أن الحصول على تبرع من ميزانية دولة إسرائيل بالذات، على حساب دافعي الضرائب الإسرائيليين، غير ملزَم بأي نشر عنه ويمكنه البقاء تحت غطاء السرية ومخفياً عن أعين الجمهور الواسع.

تورد جمعيات عديدة في تقاريرها المالية، تحت بند «معونات»/ «مساهَمات»، مبالغ من الأموال حصلت عليها من جسم آخر دون كشف أي تفاصيل عن هوية هذا الجسم أو أهدافه من وراء هذا التمويل. وتكتسب مسألة كشف التمويل أهمية خاصة في الحالات التي تتعلق بأموال مصدرها جمعية أو منظمة أخرى، أو حين يكون مصدرها من ميزانيات عامة، جماهيرية.

ونظراً لأن القانون لا يفرض واجب الشفافية على أموال المساهَمات والمعونات، فإن المعلومات عن الجهة العامة التي تدفع المال للجمعية (ما يتعلق منها بهدف الدفع وكيفية استغلال هذه الأموال) تبقى سرية ولا يمكن الكشف عنها سوى بقرار الجمعية المعنية فقط. وفي حال كون هذه الأموال من ميزانية عامة، من أموال الجمهور، فإن على المواطن الذي رغب في الحصول على معلومات عنها أن يتوجه إلى الجهة الرسمية التي رصدت هذه الميزانية ودفعتها في محاولة للاستيضاح من هذه الجهة عما إذا كانت هذه الأموال قد دُفعت لجمعيات ولأي أغراض. وحتى هذه المعلومات، غالباً ما تكون غير متاحة وليس من السهل الحصول عليها، بل تستدعي مكاتبات عديدة، وربما تقديم التماسات إلى المحاكم بموجب «قانون حرية المعلومات».

تبرر السلطات المحلية في المناطق تحويل هذه الأموال بالتذرع بقرار المحكمة العليا، لكنها تتجاهل التحفظات والتوضيحات الأخرى التي تضمنها القرار، وخصوصاً ما يتعلق منها بالقيود التي يتعين وضعها على تحويل الأموال المشار إليها وما يتعلق، أيضاً، بالشفافية التي يجب تطبيقها عليها.

حين تتحدث الحكومة الإسرائيلية عن الشفافية والتصريح في تلقي تبرعات مالية من دولة أجنبية، فهي لا تطبق هذا على نفسها ولا تطلب من الجمعيات التي تدعمها أن تقوم بهذا، من خلال نشر تقارير مالية تعتمد الشفافية. تتيح هذه الثغرة تحويل وتلقي أموال من دون رقابة جماهيرية عامة ومن دون ضمان قدرة الجمهور الواسع على معرفة مصدر هذا التمويل، الذي يخرج من جيبه هو، ثم الحكم عليه وعلى أهدافه. هذه الثغرة بالإمكان، ومن الواجب، تعديلها بواسطة وضع أحكام ومعايير إدارية مناسبة أو من خلال تشريعات قانونية خاصة، يكون هدفها إلزام أي جمعية بالكشف بصورة جلية، ضمن تقاريرها المالية، عن المصادر العينية الدقيقة للأموال العامة التي تحصل عليها والهدف من دفعها/ تلقيها.